A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/13/INF/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 27 أغسطس 2018

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثالثة عشرة
جنيف، من 3 إلى 5 سبتمبر 2018

قائمة بالوثائق التحضيرية

من إعداد الأمانة

رمز الوثيقة	موضوع الوثيقة
WIPO/ACE/13/INF/1	قائمة بالمشاركين
WIPO/ACE/13/INF/2	قائمة بالوثائق التحضيرية
WIPO/ACE/13/INF/3	الجدول الزمني المقترح
WIPO/ACE/13/1 Prov.	مشروع جدول الأعمال
WIPO/ACE/13/2 Rev.	أحدث أنشطة الويبو في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية

من إعداد الأمانة

WIPO/ACE/13/3	قبول منظمتين غير حكوميتين بصفة مراقب مؤقت *من إعداد الأمانة*
WIPO/ACE/13/4	أنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية بوصفها وسيلة لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية *مساهمات من إعداد كرواتيا وكازاخستان وتايلند والولايات المتحدة الأمريكية؛ والرابطة الإسبانية لحماية العلامات التجارية ومعهد سنتروماركا لمكافحة التقليد واتحاد المصنعين؛ والجمعية السويسرية لحقوق المؤلفين في المصنفات الموسيقية*

أنشطة إذكاء الوعي التي تستهدف التلاميذ المنفذة في كرواتيا

مساهمة من إعداد السيدة أنا راشكي مارينوكوفيتش، نائبة المدير العام، مكتب الدولة للملكية الفكرية لجمهورية كرواتيا، زغرب، كرواتيا

ملخص: قاد مكتب الملكية الفكرية في جمهورية كرواتيا مبادرة ضمن أجهزة التنسيق الوطنية من أجل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بهدف الاضطلاع بأنشطة لإذكاء الوعي تستهدف الأطفال والشباب. وتقرر تنفيذ نشاطين يكمل أحدهما الآخر هما: مسابقة من أجل الأطفال تجري في إطار مسابقات الويبو لإذكاء الوعي بالملكية الفكرية لفائدة المدارس ومشروع بعنوان *يوم الملكية الفكرية من أجل الأطفال* يستهدف إذكاء وعي الأطفال والشباب.

وأطلقت المسابقة بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية ونفذت على الصعيد الوطني وأنجزت أيضاً خلال النشاط التكميلي "يوم الملكية الفكرية لفائدة الأطفال"، وكذلك خلال التغطية الإعلامية لهذا النشاط، الذي نظم في 30 مايو 2017، في زغرب، وفي 14 نوفمبر 2017، في فارازدين. وفي عام 2018، أطلق مكتب الملكية الفكرية التابع للدولة دورة أخرى من المسابقة. ونظم حدثاً لفائدة الأطفال في ريجيكا في 11 أبريل 2018.

أعمال التوعية العامة والتواصل مع الجمهور في مجال حقوق الملكية الفكرية: تجربة كازاخستان - الحملة الوطنية لمكافحة القرصنة

مساهمة من إعداد السيدة غولنارا كاكين، نائب المدير، إدارة حقوق الملكية الفكرية، وزارة العدل، أستانا، كازاخستان

ملخص: تصف هذه الوثيقة تجربة وزارة العدل بكازاخستان في نشر المعارف بشأن الملكية الفكرية وتعزيز احترام الملكية الفكرية من خلال حملات التوعية العامة والمسابقات الموجهة إلى النشء والقطاع الخاص وموظفي سلطات إنفاذ القانون وغير ذلك من الوكالات المهتمة.

التوعية بالملكية الفكرية عبر شبكات التواصل الاجتماعي في تايلند

مساهمة من إعداد السيد بورش جارومون، مسؤول تجاري أول، مكتب تعزيز وتطوير الملكية الفكرية، والسيد ساسيوات راتانافان، مسؤول العلاقات العامة، مكتب الإدارة المركزية، إدارة الملكية الفكرية، وزارة التجارة، نونثابوري، تايلند

ملخص: يشهد العالم اليوم تزايداً في إمكانية توصيل الناس بالإنترنت وسهولة في تبادل المعلومات والمعارف عبر شبكة الحاسبات. وقد استقر الاعتقاد بأنه ينبغي من أجل مواكبة التقدم التكنولوجي والرقمي عدم الاقتصار في التوعية بالملكية الملكية الفكرية على الأساليب التقليدية. وتؤدي شبكات التواصل الإلكتروني والاجتماعي هذه الأيام دوراً معتبراً في تمكين القطاعين العام والخاص ورواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والجامعات والمدارس ومستخدمي الإنترنت، خاصة الجيل الناشئ، من فهم الملكية الفكرية بشكل أفضل والانخراط في أنشطة ذات صلة بالملكية الفكرية. وبناءً على إدراكها للسلوكيات الديناميكية لمستخدمي الإنترنت واتجاهات الملكية الفكرية على الصعيد العالمي، اتخذت إدارة الملكية الفكرية (الإدارة) تدابير جديدة على المستوى الاستراتيجي للتوعية بالملكية الفكرية وتعزيز المعرفة بالملكية الفكرية بين عموم الجماهير عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك حملات فيسبوك ونشر المعلومات على إنستغرام وما إلى ذلك.

حملات توعية الجمهور بالملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية

مساهمة من إعداد السيد بيتر، ن، فولر، مستشار رئيسي، قسم الإنفاذ، مكتب الشؤون السياسية والدولية، مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، ألكساندريا، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

ملخص: تلخص هذه الوثيقة أنشطة إذكاء الوعي بالملكية الفكرية والحملات الاستراتيجية الأخيرة والراهنة والمخطط لها في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما تلك التي تنظمها الوكالات الحكومية الأمريكية أو تلك التي تنفذها بشراكة مع وكالات حكومية. واسترشد مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، جزئياً، بالطلبات الأخيرة المقدمة للجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ ويخطط حالياً لتنفيذ حملة توعية تتعلق بالسلع المقلدة. وسيطلق مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية مسابقة فيديو تفتح أمام الشباب وطلبة المدارس الثانوية وطلبة الكليات وعامة الناس بشأن هذا الموضوع. ويتوقع مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية إجراء هذه المسابقة في صيف عام 2018، ومن المنتظر أن تكون في طور التنفيذ خلال الدورة الثالثة عشرة للجنة الإنفاذ. وسوف تستخدم المشاركات الفائزة كجزء من حملة توعية أوسع نطاقاً سينفذها مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية على امتداد العام المقبل.

مشروع مدن الأصالة

مساهمة من إعداد السيد هوزيه أنتونيو مورينو كامبوس، مدير عام الرابطة الإسبانية لحماية العلامات التجارية (أندِما)، مدريد، إسبانيا، والسيد كلوديو بيرغونزي، مدير عام معهد سنتروماركا لمكافحة التقليد (إنديكام)، ميلانو، إيطاليا، والسيدة دلفين سرفاتي، مدير عام اتحاد المصنعين (يونيفاب)، باريس، فرنسا

ملخص: مدن الأصالة مشروع توعوي من تنفيذ مؤسسات فرنسية وإيطالية وإسبانية تعنى بحماية العلامات التجارية يستهدف التوعية بالحاجة إلى حماية المنتجات الأصلية والتجارة المحلية ضد توزيع السلع المقلدة وبيعها، وذلك عن طريق استحداث علامة تمييز يمكن استخدامها للمدن التي تنشط في دعم العلامات التجارية والتجارة المحلية بحمايتها من التقليد. ويمكن للمدن المهتمة أن تصبح "مدن أصالة" من خلال توقيع مذكرة تفاهم تعبيراً عن استعدادها للتعاون مع تلك المؤسسات الثلاث بغية الاضطلاع بحملات توعية وتدريب الشرطة المحلية والتعاون مع "مدن أصالة" أخرى في تبادل أفضل الممارسات في ضبط المنتجات المقلدة. كما يستهدف هذا المشروع، الذي كان مولاً في أول الأمر من المرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية، تكوين شبكة من المدن التي تراعي الملكية الفكرية في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وهو يربط حالياً بين مدن روما وباريس وتشرفيا ومالقة وأليكانتي.

احترام حقوق المؤلف! - إذكاء الوعي بحقوق المؤلف بين صفوف التلاميذ

مساهمة من إعداد السيدة كلاوديا كامف رئيسة فرع الأعضاء في الجمعية السويسرية لحقوق المؤلفين في المصنفات الموسيقية (SUISA)، زوريخ، سويسرا

ملخص: احترام حق المؤلف مشروع تربوي صممته خمس شركات تسيير سويسرية من أجل توعية الشباب بشأن حق المؤلف وقيمة العمل الإبداعي. ويقدم مشروع احترام حق المؤلف للمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً مدخلاً تفاعلياً إلى حق المؤلف ويجري تنفيذه خلال ساعات الفصل الاعتيادية. وألف التلاميذ أغنية مع الفنان الذي تناقشوا معه بشأنها. وبذلك يتم تعريفهم بطريقة ممتعة بظروف الإنتاج التي يواجهها الفنانون والمشهد الفني والثقافي في سويسرا. وليس هدف احترام حق المؤلف هو تخويف الشباب بالتهديد وإنما جعلهم يفهمون عمل الفنانين المبدعين. وينفذ مشروع احترام حق المؤلف لمدة اثني عشرة عاماً على التوالي، قصة نجاح حقيقية. وفي المجموع، تمت زيارة ما يزيد على 239 مدرسة والوصول إلى 39440 تلميذا.

WIPO/ACE/13/5

العلاقة بين إنفاذ الملكية الفكرية وقانون المنافسة

مساهمتان من إعداد البرازيل وبيرو

التقاطع ما بين حقوق الملكية الفكرية وقانون منع الاحتكار في البرازيل

مساهمة من إعداد السيدة باولا أزيفيدو، مفوضة لدى المجلس الإداري للدفاع عن الاقتصاد في برازيليا، البرازيل

ملخص: لا بد من التوفيق بين قانون منع الاحتكار وقانون الملكية الفكرية بغية تحقيق أهداف مشتركة مثل تنشيط التنمية الاقتصادية وتعزيز الابتكار وتشجيع المنافسة. ومع ذلك فإن التفاعل فيما بين هذين المجالين فى القانون ليس سهلا

دائما بل ويتطلب تحقيق التوازن الحذر لكفالة تحقيق الأهداف المشتركة. وفي سياق الاقتصاد الجديد الذي تؤدي فيه المعرفة والملكية الفكرية دورا محوريا في المنافسة بين الأطراف الفاعلة في السوق وفي رسم حدود السوق المعني، يتنامى الوعي بضرورة تحقيق التوازن بين حقوق الملكية الفكرية وقواعد المنافسة. وأوكل إلى المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي – وهو الجهة المنوطة بالمنافسة في البرازيل – مهمة التحقيق في القضايا التي مورست فيها حقوق الملكية الفكرية بطريقة يُزعم أنها مسيئة وإثباتها، وبذلك وضع المجلس إطارا لتحليل التقاطع بين حقوق الملكية الفكرية وقانون المنافسة.

الملكية الفكرية وقانون المنافسة غير المشروعة في بيرو

مساهمة من إعداد السيد راي أغوستو ميلوني غارسيا، مدير قسم الإشارات المميزة التابع للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، ليما، بيرو

ملخص: تتناول هذه المساهمة صلاحيات المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة لاستلام قضايا محددة تتعلق بالملكية الصناعية (العلامات التجارية) والمنافسة غير المشروعة وحلها. وترد تفاصيل قضية محددة، قضية مختبر .Lab Nutrition Corp. S.A.Cضد السيد خوسيه أبراهام فيلاكورتا أولانو وآخرون، لوصف تجربة المعهد في حل النزاعات بشأن استخدام نظام الملكية الصناعية لمنع دخول المنافسين إلى السوق والبقاء فيها .وينص النظام القانوني في البيرو على آليات لحل هذه القضايا والمعاقبة عليها بموجب قانون المنافسة غير المشروعة وقانون العلامات التجارية .وتسند السلطة الإدارية المصممة لهذا الغرض للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية من خلال أجهزته التنفيذية وأجهزة تسوية النزاعات، أي لجنة رصد المنافسة غير المشروعة وقسم الإشارات المميزة.

وفي القضية المذكورة أعلاه، خلصت لجنة رصد المنافسة غير المشروعة إلى أن تسجيل، بمبادرة شخصية، علامات مميزة لسلع مصنعة في الخارج من أجل التحول إلى الموزع الوحيد لهذه السلع في السوق الوطنية فعل يتعارض مع حسن النية في ممارسة الأعمال .وفرضت اللجنة بذلك غرامة وأحالت الأدلة إلى قسم الإشارات المميزة التابع للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية لاتخاذ إجراءات، حسب المقتضى، وضمن إطار اختصاصاته فيما يتعلق بالعلامات التجارية المعنية.

وقسم الإشارات المميزة من جهته: (1) نص على أن مختلف العلامات التجارية المسجلة لاغية وباطلة على أساس أن مقدم الطلب تصرف بسوء نية عند تعبئة الطلبات؛ (2) وأن مختلف الإجراءات غير مقبولة لأنها تنتهك حقوق الملكية الصناعية.

WIPO/ACE/13/6

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية على المستوى الوطني والإقليمي
مساهمات من إعداد بيلاروس والصين وفنلندا والمكسيك وبيرو وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي وأوغندا

تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية في بيلاروس: الهيئات الحكومية المعنية واختصاصاتها

مساهمة من إعداد السيد أليكساندر زاياتس، نائب رئيس قسم القانون والمعاهدات الدولية، والسيدة إيلينا مخانكوفا، الرئيسة السابقة لشعبة مراقبة الامتثال لتشريع الملكية الفكرية، المركز الوطني للملكية الفكرية (NCIP)، مينسك، بيلاروس

ملخص: تصف ورقة البحث هذه كيفية توزيع اختصاصات حل المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية بين مختلف الهيئات في بيلاروس. فقد وضعت إجراءات إدارية وقانونية لمعالجة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وتناقش الورقة تحديداً اختصاصات مجلس الاستئناف في المركز الوطني للملكية الفكرية (NCIP) والمحكمة المتخصصة بمسائل الملكية الفكرية في المحكمة العليا لبيلاروس.

تعزيز حماية التصاميم الصناعية لتشجيع تطوير صناعة الإضاءة - حماية حقوق الملكية الفكرية في غوزن، تشونغشان، الصين

مساهمة من إعداد السيد بين مينغ، مدير مكتب بلدية تشونغشان للملكية الفكرية، مدينة تشونغشان، الصين

ملخص: يهدف نموذج غوزن، الذي أطلق بدعم من مكتب الدولة للملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية (SIPO)، إلى وضع نظام لحماية التصاميم الصناعية يمكّن تسريع منح حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها وتنسيقها في تكتل صناعي محدد، وهو صناعة الإضاءة. وللنموذج أثر إيجابي على تطوير هذه الصناعة والاقتصاد الإقليمي عموما.

تجربة الصين في تعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة

مساهمة من إعداد السيد ليانغبين زينغ، مدير قسم الإنفاذ، إدارة حق المؤلف، الإدارة الوطنية لحق المؤلف في الصين، بيجين، الصين

ملخص: تعتبر حماية حق المؤلف للبرمجيات جزءًا هامًا من حماية الملكية الفكرية. وتصف هذه المقالة الجهود التي تبذلها الحكومة الصينية لتعزيز حماية حق المؤلف للبرمجيات. واستناداً إلى قوانينها وأنظمتها الشاملة نسبياً بشأن حماية حق المؤلف للبرمجيات، أطلقت الصين سلسلة من السياسات والتدابير لتعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة. وأنشأت آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات لتعزيز هذا الاستخدام من قبل الوكالات الحكومية والشركات. وقد أدت هذه الجهود إلى تحسين بيئة حماية حق المؤلف للبرمجيات بشكل فعال وتعزيز تطوير صناعة البرمجيات.

أفضل الممارسات عند استخدام خطابات التوقيف والامتناع الموجهة إلى الأفراد في فنلندا

مساهمة من إعداد السيدة أنا فوبالا، مستشارة الحكومة، شعبة سياسات حق المؤلف والثقافة السمعية البصرية، إدارة الثقافة وسياسات الفنون، في وزارة التعليم والثقافة في هلسنكي، فنلندا

ملخص: في أعقاب الزيادة الكبيرة في عدد خطابات الامتناع والتوقف المرسلة باسم أصحاب الحقوق من مكاتب المحاماة ضد من يُزعم تعديهم على حق المؤلف وردة الفعل المضادة الموجهة إلى المحتوى والعملية المرتبطة بهذه الممارسة ممن يتلقوا تلك الخطابات فضلا عن وسائل الإعلام، عينت وزارة التعليم والثقافة فريقا عاملا لدراسة جدوى تلك الخطابات. وكُلف الفريق العامل باقتراح أفضل الممارسات التي تراعي الحقوق الأساسية لمن يتلقى الخطابات، وموازنتها في مقابل حقوق أصحاب حق المؤلف، بحيث تصبح عملية إرسال خطابات التوقيف والامتناع أكثر شفافية ويمكن التنبؤ بها. ووضع الفريق العامل15 ممارسة فضلى على أساس القوانين القائمة، وتزيد هذه الممارسات يقينا تشريعيا وأضفت توازنا على رصد أوجه التعدي على حق المؤلف باستخدام هذه الخطابات.

مكافحة قرصنة البرمجيات في المكسيك

مساهمة من إعداد السيد ميغيل أنجيل ماراغين، المدير العام للمعهد المكسيكي للملكية الصناعية، ميكسيكو سيتي، المكسيك

ملخص: يضطلع المعهد المكسيكي للملكية الصناعية بجانب حماية الملكية الفكرية بمسؤولية النهوض بحقوق الملكية الفكرية وتعزيزها. وفي سياق النهوض بهذه الحقوق تشارك المعهد مع جمعية شركات برامج الحاسوب سعيا لتحقيق هدف مشترك ألا وهو كفالة الاحترام الكامل لحقوق الملكية الفكرية التي ينطوي عليها استخدام البرمجيات. وإذ يقر المعهد والجمعية بقيمة المبادرات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص في كبح انتشار البرمجيات غير القانونية وفي تهيئة الظروف المؤاتية لتطوير نظم إيكولوجية تكنولوجية وقع المعهد والجمعية على عدد من اتفاقات التعاون التي تهدف إلى تثبيط ومكافحة استنساخ البرامج الحاسوبية وتثبيتها بشكل غير قانوني. ونُفذت عدة أنشطة تطبيقا لهذه الاتفاقات، وتشمل حملات إذكاء وعي بمزايا استخدام البرمجيات استخداما قانونيا فضلا عن برامج التفتيش التي يباشرها معهد الملكية الفكرية الصناعية المكسيكي بحكم منصبه وبناء على القوائم المقدمة من جمعية شركات برامج الحاسوب للتحقق من الاستخدام القانوني للبرامج الحاسوبية. وعلى الرغم من أن البرمجيات غير القانونية لا تزال منتشرة في الشركات المكسيكية، فإن جهود التعاون المشترك فيما بين المؤسسات أدت إلى تراجع معدل البرمجيات غير المرخصة.

أنظمة الإنفاذ في بلدان البرنامج الأيبيري الأمريكي للملكية الصناعية

مساهمة من إعداد السيد رونالد جاستيلو، أمين فني، لجنة الإشارات المميزة، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، ليما، بيرو

ملخص: منذ إنشاء المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (المعهد)، يمكن تعريف ثلاث مراحل متميزة للإجراءات المتخذة لمكافحة ممارسات التعدي على للملكية الفكرية. اتسمت المرحلة الأولى باستراتيجية عقابية محلية تعتمد على عمليات يقوم بها المعهد من جانب واحد أو بحكم الصلاحيات المخولة له لمصادرة السلع المقلدة والمقرصنة داخل البلد. أما فى المرحلة الثانية، فقد اتُخذت إجراءات استهدفت بصورة رئيسية مستوى الرقابة الجمركية، بغية منع دخول السلع

المخالفة إلى السوق. وقد أدركت المرحلة الثالثة الحاجة إلى اتباع نهج شامل في معالجة التعديات على الملكية الفكرية؛ فواصلت من جهة العمل على تغيير الثقافة الاستهلاكية بهدف تقليص الطلب على السلع المقلدة، وعملت، من جهة أخرى، على الحد من توفير هذه السلع، من خلال تقديم حوافز أكبر للشركات الصغرى والصغيرة لإنشاء علاماتها التجارية الخاصة وتسجيلها.

وفي نوفمبر 2017 ، نظم البرنامج الأيبيري الأمريكي للملكية الصناعية حلقة عمل بشأن إنفاذ الحقوق في الإشارات المميزة استضافها المعهد في ليما، بهدف وضع أسس للتنسيق المحتمل في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البلدان المشاركة في البرنامج. تقاسمت البلدان المعلومات وتبادلت الخبرات المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ومن ثمَّ جرى تقييم الجوانب المشتركة وأوجه الاختلاف في الأطر والممارسات القانونية على الصعيد الوطني. واستندت المناقشات إلى الردود التي تلقاها استقصاء مفصل يغطي جملة أمور، من بينها القضايا المتعلقة بالسياسات الوطنية لإنفاذ الملكية الفكرية، وسلطات الإنفاذ، والتدابير القانونية المتاحة، والتخلص من السلع المخالفة للملكية الفكرية. وتستعرض هذه المساهمة نتائج هذا الاستقصاء، وبالتالي تقدم نظرة عامة على نظم الإنفاذ في البلدان المشاركة في البرنامج.

التدابير الإدارية التي يتخذها مكتب الملكية الفكرية الكوري بموجب قانون حظر المنافسة غير العادلة وحماية الأسرار التجارية

مساهمة من إعداد السيد تيونغ لي، المدير المساعد لشعبة الشؤون المتعددة الأطراف في المكتب الكوري للملكية الفكرية، مدينة دايجون، جمهورية كوريا

ملخص: يضطلع المكتب الكوري للملكية الفكرية بتدابير إدارية على نحو متزايد بغية الاستجابة إلى ممارسات المنافسة غير العادلة بهدف النهوض بحقوق ملكية المستهلك ومصالحه. وإذ تبذل جمهورية كوريا جهدا في حظر المنافسة غير العادلة فقد عدلت قانون حظر المنافسة غير العادلة وحماية المعلومات التجارية السرية في يناير 2017 وأبريل 2018. ووسع التعديلان كل من نطاق ما يمكن اعتباره فعلا من أفعال المنافسة غير العادلة فضلا على نطاق السلطة الممنوحة للمكتب الكوري للملكية الفكرية للتحقيق في القضايا التي يشتبه في ممارسات المنافسة غير العادلة فيها وإصدار توصيات تصحيحية بشأنها. وتصف هذه المساهمة أحدث التعديلات فضلا عن اختصاصات المكتب الكوري للملكية الفكرية وتبين الجهود المعززة التي يبذلها المكتب في الانتصاف لأفعال المنافسة غير العادلة من خلال استعراض دراستين إفراديتين.

التحري الجنائي والملاحقة القضائية للتعدي على الملكية الفكرية في جمهورية كوريا

مساهمة من إعداد السيد دونغوان شن، مدّعٍ عام ومستشار قانوني أول، شعبة الشؤون القانونية الدولية، وزارة العدل، سول، جمهورية كوريا

ملخص: تنسق وزارة العدل وهيئة الادعاء العام بكوريا التحريات في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها قضائياً. ويتولى المدَّعون العامون في كوريا إجراء التحريات الجنائية، فضلاً عن قضايا التعدي على الملكية الفكرية التي تحيلها عليهم الشرطة وشرطة التحريات الخاصة. وفي سياق الإجراءات الجنائية، يتعاون المدَّعون العامون مع وكالات أخرى ويوجهونها ويزودونها بالاستشارات القانونية، كما يلتمسون من المحكمة، بناءً على سلطتهم التقديرية المطلقة، إصدار مذكرات. وبما أن جمع الأدلة يمثل جزءاً جوهرياً من أي تحريات، فكثيراً ما تُستخدم مذكرات التفتيش والضبط ومهارات الاستدلال الجنائي الرقمي في قضايا التعدي على الملكية الفكرية لتحديد هوية المتعدي والأضرار ذات الصلة. وتضم جميع مكاتب الادعاء العام

التسعة والخمسين المحلية في كوريا مدَّعين لقضايا الملكية الفكرية، كما يضم مكتبان منها إدارات مستقلة مكرسة حصراً للتحري في قضايا الملكية الفكرية. ومن أجل مواكبة التزايد في جرائم الملكية الفكرية الرقمية والسيبرانية، تجتهد وزارة العدل وهيئة الادعاء العام في التركيز على التطورات والتكتيكات التكنولوجية. ومن النماذج الجيدة لذلك المركز الوطني للاستدلال الجنائي الرقمي وإدارة تحريات الاستدلال الجنائي التابعة لمكتب المدعي العام الأعلى.

تطوير آليات لضمان الامتثال لحق المؤلف والحقوق المجاورة في الاتحاد الروسي

مساهمة من إعداد السيدة نتاليا راماشوفا، المديرة، إدارة القانون، وزارة الثقافة، موسكو، الاتحاد الروسي

ملخص: اتخذ الاتحاد الروسي عدداً من التدابير لتعزيز حق المؤلف والحقوق المجاورة وإنفاذها، وكذلك زيادة شفافية منظمات إدارة الحقوق الجماعية ومساءلتها لضمان أن هذه الكيانات تدير بفعالية القيمة التي يحققها استغلال الأعمال المحمية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وتشمل التغييرات التشريعية زيادة حماية مديري الأعمال المسرحية وإدخال تشريعات مكافحة القرصنة. وفي السياق الأخير، توجد آلية غير قضائية للتصدي لانتهاكات حقوق المؤلف على الإنترنت، تمكن أصحاب الحق من تقديم دعوى ضد مالك موقع إنترنت يتضمن محتوى ينتهك حق المؤلف وطلب حجب هذا الموقع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تفرض المحاكم الآن أيضاً قيوداً على النفاذ إلى موقع يعكس موقعاً آخر تم حجبه في السابق. وفيما أن لهذه التدابير آثار إيجابية على الحد من انتهاكات الملكية الفكرية، يجري بذل المزيد من الجهود، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتبسيط إجراءات حجب مواقع الإنترنت المنتهكة.

WIPO/ACE/13/7

الترتيبات لمواجهة التعديات على الملكية الفكرية
مساهمات من إعداد إسرائيل والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

تدابير مقترحة لإنفاذ حق المؤلف على الإنترنت في إسرائيل

مساهمة من إعداد السيدة أيليت فيلدمان، مستشارة، والسيد هاوورد بولينير، مستشار، شعبة قانون الملكية الفكرية، وزارة العدل، القدس، إسرائيل

ملخص: قدم مشروع قانون لتعديل قانون حق المؤلف (قانون حق المؤلف (التعديل رقم 5)، 5778-2017) إلى البرلمان الإسرائيلي في عام 2017 وتجري حالياً مناقشته في جلسات عامة أمام اللجنة الاقتصادية. ويهدف القانون إلى استحداث سبل انتصاف قانونية فعالة لإنفاذ حق المؤلف في بيئة الإنترنت وفي الآن ذاته تيسير وصول العموم للمعلومات والثقافة على الإنترنت؛ والمحافظة على الحق في الخصوصية؛ وتوفير منصة لممارسة حرية التعبير وإضفاء الطابع الشرعي على الأنشطة التجارية. وتشمل هذه التدابير توسيع نطاق المسؤولية القانونية الثانوية عن التعدي على حقوق المؤلف، وحجب المواقع المتعدية في الظروف المناسبة، وإصدار أوامر قضائية من أجل الكشف عن هويات المعتدين على الإنترنت، وتوسيع نطاق المسؤولية الجنائية.

تجارب المملكة المتحدة في العمل مع وسطاء للتصدي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيدة إليزابيث جونز، مستشار سياسات إنفاذ الملكية الفكرية، مكتب الملكية الفكرية، نيوبورت، المملكة المتحدة

ملخص: اتساقاً مع استراتيجيتها لإنفاذ الملكية الفكرية (2016-2020)، تستهدف المملكة المتحدة (المملكة) ضمان فهم جميع الأطراف مسؤولياتهم فيما يتعلق بالمساعدة على القضاء على التعديات عبر الشبكات الإلكترونية. ويعمل مكتب الملكية الفكرية بالمملكة مع عدد من الوسطاء المختلفين على تحقيق هذا الهدف، مما يتضمن تيسير مدونة ممارسات بين محركات البحث والصناعات الإبداعية لمنع توجيه نتائج البحث للمستهلكين إلى مواقع إلكترونية متعدية، والعمل مع صناعة الإعلان لمنع ظهور إعلانات على مواقع إلكترونية تنطوي على تعديات على حقوق المؤلف (وتمويلها)، وذلك من خلال العملية إبداع وقائمة المواقع الإلكترونية المتعدية التابعة لوحدة الشرطة المعنية بجرائم الملكية الفكرية، والتعاون مع منصات المبيعات الإلكترونية.

زيادة الجهود التي تقودها الصناعة من أجل الحد من التعدي على الملكية الفكرية – تحديث من المفوضية الأوروبية

مساهمة من إعداد السيد هاري تيمينك، الرئيس المساعد، والسيدة ناتاليا زيبروفسكا، مسؤولة السياسات العامة في مجال الملكية الفكرية ومقاومة التقليد، في الإدارة العامة للسوق الداخلي والصناعة وريادة الأعمال والشركات الصغرى والمتوسطة وهيئة الاتحاد الأوروبي، في بروكسل، بلجيكا

ملخص: في نوفمبر 2017، قدمت المفوضية الأوروبية حزمة متكاملة من التدابير من أجل الحد من التزييف والقرصنة. وأكدت المفوضية، في هذا السياق، اعتمادها لنهج "تعقب الأموال" في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، والقائم على تصميم إجراءات السياسة العامة من أجل التعرف على مسار الأموال المتعلق بأنشطة التعدي على حقوق الملكية الفكرية على نطاق تجاري، وتعطيل ذلك المسار. وترجم هذا النهج على أرض الواقع عبر عقد اتفاقات طوعية بين الفاعلين في القطاع. وأحرز أكبر تقدم في مبادرتين ذاتيتي التنظيم وهما: مذكرة التفاهم بشأن بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت التي تضم أهم منصات الإنترنت وأصحاب الحقوق الذين تضرروا من بيع النسخ المزيفة والمقلدة لمنتجاتهم بشكل متكرر عبر الإنترنت، ومذكرة التفاهم بشأن نشر الإعلانات عبر الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية. وتركز المبادرتان على أوجه التعدي على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت وتعتمدان على تدخل الوسطاء واستخدام التكنولوجيات الحديثة التي تيسر إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

WIPO/ACE/13/8

الملكية الفكرية والقضاء

من إعداد السيد خافيير سوبا، أستاذ مشارك ومدير تدريب القضاة ومدير دبلوم التقاضي في مجال البراءات في أوروبا، في مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI)، ستراسبورغ، فرنسا

ملخص: يقر الجميع بالأثر الخطير الذي يترتب على شكل قانون الملكية الفكرية وظلاله بناء على القرارات القضائية الصادرة. *الملكية الفكرية والقضاء* عبارة عن مجلد منقح اشترك عدد من المؤلفين في وضعه يقدم صورة شاملة عن التخصص القضائي في مجال الملكية الفكرية. ويرى الكتاب أن الاستفادة من منافع التخصص مع الحفاظ على فهم قانون الملكية الفكرية في سياقه أمر مهم لضمان جودة الفصل في النزاعات القضائية وإنصافها، حيث يعتبر هذا الفصل عملية لتقييم الأمور وموازنتها لصالح تنفيذ حقوق الملكية الفكرية. ومن المبادئ الرئيسية في هذه العملية إيلاء الاعتبار الواجب للمصلحة

العامة، والحقوق الأساسية ومبدأي المنافسة والتجارة الحرة. ويؤدي القضاة أيضا دورا محوريا في تكييف قانون الملكية الفكرية ليتواءم مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية. والرقمنة والميكنة والمركزية وتفويض السلطة في مجال إنفاذ القانون كلها تحديات تواجه الأفكار التقليدية عن إنفاذ الملكية الفكرية ومهنة القضاء بل والسلطة القضائية نفسها.

WIPO/ACE/13/9

التقدير الكمي للتعويضات في حالات التعدي على الملكية الفكرية
مساهمات من إعداد كولومبيا والأردن والمغرب والمملكة المتحدة والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية

تقييم حجم الضرر على الملكية الفكرية: وجهة نظرة من النظام القانوني الكولومبي

مساهمة من إعداد السيد خورخي ماريو أورلاتي كولازوس، نائب الوكيل الأعلى للشؤون القضائية، الوكالة العليا للصناعة والتجارة، بوغوتا، كولومبيا

ملخص: يجب أن تنطوي الحماية الشاملة لحقوق الملكية الفكرية على آليات مصمّمة خصيصاً لتضمن منح صاحب الحق انتصافاً فعّالاً أو تعويضاً عادلاً لقاء الأضرار المترتبة عن التعدي على حقوقه الحصرية. ومن المؤكد أن الصعوبات في هذا المجال لا يُستهان بها، لا سيما فيما يخص تحديد الضرر الناجم عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية وتقديره كمّاً. والغرض من هذه الوثيقة هو تحديد المعايير المتاحة أمام أصحاب حقوق الملكية الفكرية والقضاة في كولومبيا لتحديد وحساب مبلغ التعويضات لقاء الضرر الناجم عن نشاط ينتهك تلك الحقوق، وذلك في مجال الملكية الصناعية وحق المؤلف على حدّ سواء.

تقدير التعويض نتيجة التعدي على حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد الدكتورة نهاد عبد الكريم الحسبان، قاضي محكمة استئناف عمان، الأردن

ملخص: التعويض وفقاً للنظام القانوني الأردني يشمل الضررين المادي والأدبي. ويحدد الأول بمقدار الضرر الفعلي والربح الفائت، ولا صلاحية للمحكمة في تقدير التعويض وفقاً لقواعد العدالة والإنصاف ولا يوجد في هذا النظام ما يعرف بالتعويضات العقابية التي تسمح للمحكمة بمنح المدعي مبلغاً معيناً تعويضاً عن التعدي عن أي حق من حقوق الملكية الفكرية. والضرر الأدبي وهو محصور في التعدي على حقوق الملكية الأدبية والفنية، يتطلب إثبات وجوده ويقدر من قبل الخبير جزافاً. كما أن قيمة التعويض لا ترتبط بطبيعة الفعل محل التعدي، فيما إذا كان تعدياً مباشراً مثل تقليد العلامة أو استعمالها بدون موافقة مالكها أو تعدياً غير مباشر مثل بيع منتجات مقلدة، ولا يؤثر في تقديره توافر علم المتعدي بأنه يتعدى على حقوق الملكية الفكرية أم لا؛ كون التعويض يقاس بما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب بشرط أن يكون الضرر نتيجة طبيعية لفعل التعدي. ويمكن اعتبار بدل قيمة الترخيص أساس لتقدير التعويض في حال إثبات وجوده.

التعويض عن الضرر في دعاوى التزييف

مساهمة من إعداد القاضي عبد الرزاق العمراني، الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء، المغرب

ملخص: المبادئ التي استقر عليها التشريع والعمل القضائي بالمغرب ومن خلال الاطلاع على معظم القرارات الصادرة عن المحاكم التجارية هو أنه لمالك العلامة الاختيار بين المطالبة بالتعويض الكامل الذي يشمل كافة الخسارة وكل الربح الضائع الذي تحصل عليه المعتدي بصفة غير مشروعة إلا أنه يبقى إثبات هذا الأمر من طرف المدعي جد صعب حتى ولو باللجوء من طرف القاضي إلى الخبرة الفنية ، لذلك غالبا ما يفضل المدعي المطالبة بالتعويض المحدد سلفا من طرف المشرع بالنظر لكونه معفى من إثبات حجم الضرر ، وعند تقدير المحكمة لهذا التعويض بين الحد الأدنى والأقصى يؤخذ بعين الاعتبار كمية السلع المزيفة التي ضبطت بمحل المعتدي، أما بخصوص مسألة سوء أو حسن النية فإنه لا ينظر إليها من طرف القاضي إلا إذا كان المعتدي تاجرا بسيطا أما إن كان صانعا فإنه يعد مزيفا ويتحمل أداء التعويض دون اعتبار لحسن النية ، وفي الأخير فإن القضاء المغربي لا يأخذ بطريقة احتساب التعويض استنادا على عقود الترخيص.

خبرات المملكة المتحدة في مجال تقدير التعويض عن التعديات على حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد ألن جونز، مستشار الملكة وقاضي دائرة بمحكمة الملكية الفكرية، محكمة العدل العليا، لندن، المملكة المتحدة

ملخص: يستحق أي صاحب حق ملكية فكرية تعويضات عن التعدي على حق الملكية الفكرية الخاص به دون حاجة إلى إثبات أي معرفة من جانب المتعدي. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح القانون انتصافاً فعالاً للتعويض، ألا وهو التعويضات التفاوضية، حتى ولو تعذر إثبات حدوث خسارة من نوع تقليدي. ويُقضى بالتعويضات في هذه الحالات بالمبلغ المعقول الذي كان يمكن المطالبة به للسماح بفعل التعدي. ويُحسب هذا المبلغ عن طريق تصور تفاوض افتراضي بين صاحب الحق والمتعدي ويرجع الفصل فيه إلى المحكمة استناداً إلى الأدلة. وقد تقرر المحكمة تعويضات إضافية إذا ثبت على المتعدي تعمده اقتراف التعدي. وليست للتعويضات التفاوضية ولا للتعويضات الإضافية صفة عقابية. ولا يوجد مجال لتعويضات عن "الضرر المعنوي" إلا في حدود ضيقة.

دراسة الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية بشأن تقدير التعويض

مساهمة من إعداد د. آري لاكونين، المقرر العام المساعد للجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية، زيوريخ، سويسرا

ملخص: تعرض هذه الورقة بإيجاز المسائل الرئيسية التي أبرزتها المجموعات الوطنية والإقليمية في الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (الجمعية) خلال الدراسة التي استكملتها الجمعية في شهر أكتوبر 2017 بشأن تقدير التعويض. وقد تركزت المناقشات على تقدير التعويضات (الأرباح الفعلية التي تفوَّت على صاحب الحق نتيجة للتعدي) والإتاوات المعقولة (تقدير للتعويضات يُحسب بتطبيق إتاوة معقولة على المبيعات غير المشروعة للمتعدي). كما عالجت المبادئ القابلة للتطبيق على تحصيل تعويضات على السلع المركَّبة وعن السلع التي تضم صنفاً قائماً على التعدي، علاوةً على تحصيل تعويضات على الخسائر المستقبلية. ولم يشمل نطاق الدراسة تقدير حسابات الأرباح، أي الربح غير المشروع المتحقق للمتعدي مما يمكن إعزاؤه إلى التعدي.

WIPO/ACE/13/10

التجارب الوطنية والإقليمية في تكييف مواد الويبو التدريبية "التحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها قضائيا"
مساهمات من إعداد الأردن وجنوب أفريقيا والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية

مواءمة دليل الويبو التدريبي للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية ومقاضاة مرتكبيها للقضاة والمدعين العامين وسلطات إنفاذ قوانين الملكية الفكرية في الأردن

مساهمة من إعداد الدكتورة نهاد عبد الكريم الحسبان، قاضي محكمة استئناف عمان، الأردن

ملخص: في عام 2017، أعدّت صيغة مخصَّصة لمادة الويبو التدريبية *التحقيق في جرائم الملكية الفكرية ومقاضاة مرتكبيها* كي تُستخدم في الأردن. وأفضت هذه العملية إلى إصدار دليل تدريبي بعنوان *التحقيق في جرائم الملكية الفكرية ومقاضاة مرتكبيها للقضاة والمدعين العامين وسلطات إنفاذ قوانين الملكية الفكرية في المملكة الأردنية الهاشمية*. وأصبح مرجعاً مهماً لا غنى عنه؛ كونه يوفر معلومات ومهارات لهم. ومما زاد من أهمية هذا الدليل بشكل كبير عدم تدريس كليات الحقوق لمتطلبات الملكية الفكرية الأساسية وعدم تنظيم المشرع الأردني لحقوق الملكية الفكرية في قانون واحد وإنما في تسع قوانين مستقلة عن بعضها البعض.

واعتمد هذا الدليل كمرجع للتدريب في المعهد القضائي الأردني لمادة تطبيقات في حماية حقوق الملكية الفكرية في برنامج دبلوم المعهد القضائي الأردني وفي الدورات التدريبية للقضاة الأردنيين.

أهمية اتباع نهج شامل في تدريب موظفي وكالات إنفاذ القانون باستخدام مواد تدريبية مخصصة

مساهمة من إعداد السيدة أماندا لوثيرينجين، كبيرة مديري إنفاذ حق المؤلف والملكية الفكرية، لجنة الشركات والملكية الفكرية، بريتوريا، جنوب أفريقيا

ملخص: لطالما كانت جنوب أفريقيا على وعي بأهمية التدريب وبناء القدرات في سلسلة قيم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقد تم استهداف جميع الأطراف من خلال اتباع نهج شامل، مع توظيف دليل التدريب المخصص، مما نتج عنه منافع متعددة. ومنح دليل جنوب أفريقيا التدريبي، من خلال اتباع نهج شامل لتدريب مسؤولي إنفاذ القانون، مزايا عديدة بالنسبة لإنفاذ حقوق الملكية بفعالية وكفاءة. وعندما ينفذ التدريب بطريقة شاملة، يكون الدور الخاص لكل طرف محدداً بوضوح ويصبح التعاون بين مختلف سلطات الإنفاذ حاسماً من أجل إنفاذ فعال لحقوق الملكية الفكرية.

وأتاح التعاون مع الويبو إمكانية أن تقوم جنوب أفريقيا بمواءمة المواد التدريبية التي تتيحها الويبو لجميع دولها الأعضاء من خلال *تعديل المواد التدريبية في مجال التحقيق والملاحقة في جرائم الملكية الفكرية الموجهة لكبار المسؤولين عن إنفاذ القانون والنيابات العامة* في شكل أداة مخصصة ومثالية ومصممة بطريقة فريدة من أجل دوائر إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا. وبالتالي تمثل أهمية إعداد مواد تدريبية فعالة ودورات تدريبية مشتركة حجر زاوية في تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية على جميع المستويات في جنوب أفريقيا. وفي الوقت الذي يتزايد فيه قيام المسؤولين عن إنفاذ القانون بعمليات تدقيق، أصبح تدريبهم تدريباً ملائماً أساسياً بالنسبة للتقليل من الأخطاء المرتكبة وإعداد مسؤولي الإنفاذ الحاليين على أفضل وجه ممكن.

مواءمة مواد الويبو التدريبية "التحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها قضائيا" واستخدامها في الدول الأعضاء في الأريبو

مساهمة من إعداد السيد فرناندو دوس سانتوس، المدير العام للمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو)، هراري، زمبابوي

ملخص: إدراكا من المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو) لأهمية بناء احترام الملكية الفكرية في المنطقة الأفريقية، اعتمدت الأريبو في عام 2013 استراتيجية لبناء احترام الملكية الفكرية، وتنفذها بالتعاون مع المنظمات الدولية والدول الأعضاء فيها. ونتيجة حلقة عمل إقليمية نظمتها الأريبو والويبو في يوليو 2014 في هراري، زيمبابوي، لتشجيع تدريس الملكية الفكرية في كليات الشرطة، اضطلعت الويبو بإعداد المواد التدريبية "التحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها قضائيا" لفائدة سلطات إنفاذ القانون والمدعين العامين (دليل التدريب). وأُطلق الدليل في حلقة عمل في عام 2015، بغية تحفيز أنشطة تدريس جرائم الملكية الفكرية في كليات الشرطة في عدد من الدول الأعضاء في الأريبو. وبناء على طلب من الأريبو، أعدت نسخة مخصصة من دليل التدريب، تتضمن تشريعات ذات صلة من 10 ولايات قضائية في الأريبو. وأطلقت هذه النسخة في يوليو 2018 في حلقة عمل لضباط الشرطة المتدربين، نظمتها الويبو والأريبو. ومن المأمول أن يحفّز الدليل تعزيز تدريب الشرطة بشأن جرائم الملكية الفكرية في المنطقة الأفريقية، بما في ذلك عن طريق إعداد نسخ ملائمة لكل دولة.

[نهاية الوثيقة]